دور الدولة في النشاط الاقتصادي: المحددات والعقبات لدول مجلس التعاون الخليجي

م.د لواحظ خليل ابراهيم / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد
Lawahedh1968@gmail.com
م.د الهام عطية عواد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
alham.ateaa@gmail.com

الملخص:

تناول البحث موضوع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وما هي الأساليب والبرامج الاقتصادية المستخدمة لإدارة هذا النشاط. وسلط الضوء على المفاهيم الأساسية حول استراتيجيات النمو الاقتصادي وأهم المراحل الاقتصادية والإنجازات الاقتصادية لهذه الدول كمقدمة ، وتأثير نشاط الدولة على القطاع الاقتصادي. واوضح اشكالية مهمة هي ما هو تأثير الدولة على المحددات والتحولات الهائلة في النشاط الاقتصادي التي أدت إلى تقدمه ودورها في مواجهة العقبات؟

تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة ظاهرة البحث، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها أن هذا المجلس يحقق فوائد ووفورات الحجم وتخفيض تكاليف المعاملات في الأسواق المختلفة التي يتعامل معها. كما خلصت إلى أن مجلس التعاون الخليجي في مستواه الحالي لم يصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي التي حققتها عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: الدولة، النشاط الاقتصادي، المحددات، العقبات،مجلس التعاون الخليجي.

تاريخ الاستلام :٧/٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١٤/١٠/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

The Role of the State in Economic Activity: Determinants and Obstacles Facing the (Gulf Cooperation Council Countries)

Lecturer .Dr Lawhedh Khaleel Ibrahim
Center for Strategic and International Studies / Baghdad, University
Lawahedh1968@gmail.com

Lecturer .Dr Elham Attia Awad
Center for Strategic and International Studies / Baghdad, University
alham.ateaa@gmail.com

Abstract

The research addressed the role of the state in the economic activity of the Gulf Cooperation Council countries and the economic methods and programs used to manage this activity. It shed light on the basic concepts of economic growth strategies, the most important economic stages and achievements of these countries, and the impact of state activity on the economic sector. It clarified an important problem represented by the state's influence on the determinants and huge transformations in economic activity and progress, and the role of these determinants in facing obstacles.

The descriptive approach was used to study the research phenomenon. The research reached a number of results, the most important of which is that this council achieves benefits and economies of scale and reduces transaction costs in the various markets it deals with. The research also concluded that the Gulf Cooperation Council at its current level has not reached the stage of economic integration achieved by a number of regional and global economic blocs.

Keywords : State, Economic Activity, Determinants, Obstacles, Gulf Cooperation Council.

المقدمة:

تعد دول الخليج العربي من أكثر الدول ارتباطا بعلاقات تاريخية عميقة، وواقعها يشهد على عمق هذه العلاقات وكثافة التفاعلات بين شعوبها والتي هي من سماتها المميزة، ومنذ بداية الستينيات من القرن الماضي توجهت هذه الدول بالبحث عن الصيغ المناسبة للتعاون والوحدة فيما بينها، واستمرت هذه المحاولات حتى ٢٥ مايو ١٩٨١م. اذ عقد اجتماع في أبو ظبي توصل فيه كل من قادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وسلطنة عمان ومملكة البحرين إلى صيغة تعاونية فيما بينهم هدفها تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل بينهم في كافة المجالات وتحقيق وحدتهم. نظراً لعدد من القواسم المشتركة الموجودة بينهم، أهمها القرب الجغرافي وتشابه أنظمتهم السياسية الحاكمة، والتي تقوم على الحكم العائلي، والتشابه القومي فيما بينهم، والتشابه الاجتماعي في عاداتهم وتقاليدهم، وفي الجانب الاقتصادي من حيث الموارد والإنتاج والبيئة، بالإضافة إلى عامل الدين واللغة المشتركة انطلق كيان موحد اطلق عليه مجلس التعاون الخليجي مثل منظمة إقليمية تخدم اهداف دول هذا التجمع والبلدان العربية، ويهدف هذا التعاون المشترك إلى الوحدة والاتحاد التام والتعاون بين الدول الأعضاء، والبحث عن صيغة تكون مقبولة لدول الجوار، خاصة العراق وإيران، حيث حاولت هذه الدول تصوير هذا التحالف على أنه غير أمني أو سياسي في ظل التحديات التي تواجه هذين العاملين. ولذلك كانت هناك رغبة في الاتفاق على إيجاد تعاون في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وهو أكثر قبولا وقابلية للتحقيق، وهو ضروري لتحقيق التماسك واستمرار الاستقرار السياسي والازدهار في دول الخليج.

أهمية البحث:

تكتسب أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة نفوذ دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل تجمعا إقليميا عربيا متكاملا، ويلقي الضوء على أهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي لهذه الدول. إن دراسة أي تكتل دولي تتطلب دراسة النظريات والمفاهيم التي سهلت عمل هذه التجمع، مع مناقشة التحديات والمعوقات التي تشجع أو تتصدى للنشاط الاقتصادي في هذه الدول.

اشكالية البحث:

اشكالية البحث هي أن دول مجلس التعاون الخليجي تمثل قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، لذا فهي بحاجة إلى صيغة فيدرالية أقرب إلى التكامل. كما تكمن الاشكالية في وجود معوقات ومشاكل تواجه النشاط الاقتصادي لهذه الدول مما يتطلب إيجاد حل لهذه المعوقات والمشاكل وتلافيها في المستقبل.

فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية أساسية مفادها أن دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها تطوير صيغة ونموذج أكثر تكاملاً للوصول إلى النموذج الفيدرالي، وافترض أن التعاون والتكامل الاقتصادي أكثر

تحقيقاً من التعاون السياسي والأمني، وأن التعاون الاقتصادي يحقق التعاون الخليجي الحقيقي. واعتبر هذا التعاون عنصرا أساسيا لاستمرار تماسك دول مجلس التعاون الخليجي و"ضروريا لاستمرار ازدهارها واستقرارها السياسي.

منهجية البحث:

تم استخدام منهج التحليل النظمي في كتابة هذه الدراسة، مع توظيف بعض المقتربات، لغرض اثبات الفرضيات التي وردت في هذه الدراسة.

المطلب الأول دول مجلس التعاون الخليجي

يضم مجلس التعاون الخليجي عدداً من الدول العربية التي تقع ضمن منطقة استراتيجية مهمة في القارة الآسيوية تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة ومهمة للصناعة العالمية، وتشكل دول المجلس تجمع إقليمي هام خاصة بعد التغيرات التي طرأت بعد اكتشاف النفط في هذه المنطقة، وظهر الأثر الواضح لتقارب هذه الدول مع بعضها البعض، نتيجة للتغيرات المصاحبة لهذا المورد الهام عالميا، حيث برزت دول مجلس التعاون الخليجي كمنتجة للطاقة أكثر من غيرها.(العنزي ٢٠٠٨ ، ٢٢)

وتعمل هذه الدول على توفير الطاقة لدول مختلفة، لقد تعرضت هذه الدول لضغوط أنهكتها سياسيا واقتصاديا، وهو سبب مهم لظهور ترابط قوي بين دول الخليج العربي وما تبعه من إنشاء مجلس يجمع الدول الست. (السعيد ٢٠٠٩ ، ٣٦)

تعد التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت مع أن من يمتلك مصادر الطاقة النادرة التي يحتاجها الجميع لا يستطيع الحفاظ عليها بالوسائل التقليدية، كانت من أهم أسباب إنشاء مجلس التعاون الخليجي ومن الاسباب الاخرى هو تماثل الاقتصاد، والتركيب السياسي، والاجتماعي لدول المجلس ورغبة هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه التنمية. (البنك الدولي ٢٠٢١، ٧)

وعملت على تقليل اعتمادها على النفط، وتنويع مصادر دخلها، وإنشاء قاعدة صناعية زراعية تلبي احتياجاتها. الاقتصادية وخاصة في عامي ١٩٨١ و ٢٠٠١، وخفض الحواجز أمام تدفق رأس المال إن استمرارية وتطور دول مجلس التعاون الخليجي شكلت إطارا متكاملا وحقق التعاون الدائم بينها، مما خلق انطباعا قويا بأن هذه الوحدة كانت ناجحة وستنجح في المستقبل نظرا للتشابه الكبير بين هذه الدول وانشاء علاقات اقتصادية وإبرام اتفاقيات اقتصادية في الأعوام ١٩٨١ و ٢٠٠١، وتقليص الحواجز أمام تدفق رؤوس الأموال والعمالة داخل دول المجلس. (خالد ٢٠١٥)

اولا: مراحل انشاء دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية

يمثل المجال الاقتصادي أبرز إنجازات مجلس التعاون الخليج العربي، وقد نجح في تحقيق التكامل الاقتصادي، والارتقاء به إلى مصاف الاقتصادات العالمية. وفي ادناه توضيح لهذه المراحل

١. منطقة التجارة الحرة

يشكل التبادل التجاري آلية التأثير الأساسية التي يتم من خلالها إنشاء التكتلات والاتحادات الاقتصادية وتحقيق أهدافها، وهو اساس لاستمرار هذه التكتلات. وزيادة التبادل يحقق التماسك بين اعضاء التكتل، وهو هدف مهم تسعى إليه. يمكننا أن نقرر أن إنشاء منطقة تجارة حرة هو مرحلة مهمة لإنشاء الكيانات. ويعمل نجاحها على إزالة أو تقليل معوقات التجارة بين الدول الاعضاء، وزيادة التبادل التجاري، وزيادة التخصص، وزيادة كفاءة الإنتاج، وزيادة مساحة السوق وكفاءته، وخفض الأسعار.(السعيد ٢٠٠٩ ، ١٧)

وفي عام ١٩٨١، اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة، وفي العام نفسه أبرمت اتفاقية اقتصادية موحدة تضمنت بنوداً رئيسية لمنطقة التجارة الحرة لهذه الدول.(مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2007، ٥٩)

بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة في اذار عام ١٩٨٣، واستمر حتى عام ٢٠٠٢ وارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من ٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وبموجبها تم إعفاء جميع المنتجات الصناعية والزراعية والموارد الطبيعية لدول مجلس التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية، على أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ من جهة حكومية مختصة في الدول التي يتم تصديرها إليها. وكان هذا هو الامتياز الأساسي لمنطقة التجارة الحرة بين هذه الدول، مما يسمح بتصدير واستيراد المنتجات الوطنية بين هذه البلدان، وليس هناك حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر غير شهادة المنشأ ومنافسة التصدير. وليست هناك حاجة إلى وكيل محلي، ولا يوجد تأمين أو تحصيل رسوم جمركية على البضائع ذات المنشأ الوطني لإحدى هذه الدول. (صندوق النقد الدولي ٢٠١١، ٥)

العمل على إعداد البيانات الخاصة بالبضائع ذات المنشأ الوطني في المراكز الحدودية لدول المجلس واستخدام نظام التخليص الفوري في المراكز الحدودية لاستكمال الإجراءات الجمركية لهذه المنتجات التي يصطحبها المسافرون إلى دول المجلس. حيث تخصص ممرات لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في المنافذ الحدودية توضع عليها لوحات تحمل عبارة مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي. (مجلس التعاون الخليجي ٢٠١١ ، ١١)

٢. الاتحاد الكمركي

تأسس الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٣م ، كبديل لمنطقة التجارة الحرة التي توقف العمل بها عام ٢٠٠٢، وهو يشكل نقلة نوعية في الاقتصاد المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي. يقوم هذا الاتحاد على المبادئ الأساسية التي اتفقت عليها دول المجلس، وعلى الرغم من حداثة تأسيسه إلا أنه أنشئ وفق قواعد قانونية متقدمة تم الاتفاق عليها في الفترة التي سبقت إنشائه وكانت سبباً في نجاحه الكبير. وقد

حددت مبادئ اساسية لعمله وفق الاتفاقية الاقتصادية التي تم توقيعها بين دول المجلس في قمة مسقط في عام 2001.(مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2003، ٧٣)

بدأت دول مجلس التعاون الخليجي بالبحث وإجراء الدراسات العلمية لوضع قانون جمركي موحد عام٢٠٠٢. وفي عام٢٠٠٣ خطت هذه الدول خطوة وبدأت العمل على الاتحاد الجمركي. وتم تحديد التعرفة الجمركية الموحدة لهذه الدول بنسبة ٥%لجميع المنتجات الاجنبية المستوردة من خارج الاتحاد. وإعفاء عدد من المنتجات الاساسية من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية الواردة في قانون الجمارك الموحد، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية، وتنفيذ الإجراءات الجمركية عند نقطة الدخول الأولى لأي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي لجميع المنتجات الأجنبية. ويقوم هذا المنفذ بإجراء المعاينة والتفتيش والتأكد من مطابقة المستندات المطلوبة وخلوها من المواد الممنوعة، وتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها ومن ثم تتحرك هذه المنتجات بحرية داخل جميع دول المجلس وهذا ادى الى الغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) لهذه المنتجات فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة. (المنتدى الاستراتيجي العربي ٢٠١١ ،١٨)

تسمح الاتفاقية بمزاولة مهنة التخليص الجمركي في دول المجلس. في عام ٢٠٠٨، تمكنت هذه الدول من استكمال مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح وتبنت مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس والعمل به وفق المواصفات التي تعممها وتنفذها في كل دولة ، وقد نصت هذه اتفاقية الاتحاد الكمركي بموجب المادة الأولى على مايلي:

- إنشاء تعرفة جمركية موحدة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العالم الخارجي.
- يستخدم الأنظمة والإجراءات الجمركية الموحدة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.
- الاعتراف بنقطة دخول واحدة يتم فيها تحصيل الرسوم الكمركية الموحدة.
- انتقال المنتجات بين دول المجلس دون شرط او قيد كمركي أو غير كمركي.
- معاملة المنتجات في اي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية. (السعيد ٢٠٠٩ ، ٣٥)

٣. السوق الخليجية المشتركة

بعد نجاح خطوة تاسيس وعمل الاتحاد الكمركي في دول مجلس التعاون الخليجي اتفقوا فيما بينها على انشاء سوق خليجية مشتركة وفقا لإعلان دول المجلس في الدوحة عام ٢٠٠٧ بإنشاء هذه السوق وهي مرحلة جديدة من الشراكة لهذه الدول، وتعتبر شكلاً قوياً من أشكال التعاون الاقتصادي بينهم بما يحقق تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقق المواطنة الاقتصادية لمواطني هذه الدول، ويرتكز هذا السوق على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقرارات مجلسه الاعلى الصادرة بشأن السوق ووفقاً لنصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دوله. (خالد ٢٠١٥ ، ٥٢)

أقر المجلس آلية لمتابعة العمل في السوق، على أن تقوم لجان وزارية متخصصة بوضع الآليات اللازمة لعمله وفق جدول زمني محدد، وتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل فيه، وتقييم عمله بكافة جوانبه ومواجهة المعوقات التي تواجهه وإيجاد حلول واليات للتغلب عليها والتركيز على المواطنة الاقتصادية الخليجية كأحد أهداف هذه السوق. وذلك لتحقيق تطلعات وآمال مواطني هذه الدول والمساواة في المعاملة بينهم والإقامة والتنقل بين الدول وتوفير فرص العمل والاستثمار والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعة.(الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي– السوق الخليجية المشتركة ٢٠١٧ ، ٢٠)

في هذه المرحلة تم إزالة جميع الحواجز الجمركية المتعلقة بالسلع بين دول المجلس والحواجز غير الجمركية المتعلقة بحرية حركة رؤوس الأموال والأفراد، مما يسمح لمواطني دول المجلس بمزاولة النشاط الاقتصادي وتملك العقارات في أي من دول المجلس. وتعامل جميع الدول المواطني على قدم المساواة. (إعلان الدوحة السوق الخليجية المشتركة ٢٠٠٩ ، ٢)

٤. توحيد العملة

قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي توحيد العملة وإنشاء وحدة نقدية في عام ٢٠٠٠ وبدأت الجهود والتنسيق. وفي عام ٢٠٠١، وضعت دول مجلس جدولاً زمنياً محدداً تضمن اعتماد الدولار الأميركي كأساس مشترك لعملاتها بهدف التوصل إلى عملة خليجية موحدة، وفي عام ٢٠٠٢ بدأت ربط عملاتها رسمياً بالدولار. ومن ثم تحديد المعايير الاقتصادية المتعددة اللازمة للتقارب الاقتصادي والوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية، تحديد مستويات المؤشرات الاقتصادية التي تلتزم بها جميع الدول، وأهمها ألا يتجاوز حجم الدين العام ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وان يكون عجز الموازنة لا يتجاوز ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وألا يتجاوز معدل التضخم ١.٥% من متوسط معدل التضخم لمجموعة الدول الأعضاء على ان لا يتجاوز سعر الفائدة طويل الأجل ٢% من متوسط أسعار الفائدة للدول الأعضاء، وفي عام ٢٠٠٥ إنشاء مجلس نقد خليجي الذي تحول فيما بعد إلى بنك مركزي خليجي. (العالي ٢٠١٦ ، ٥٤)

ولم تكن هذه الخطوة سهلة وصاحبتها صعوبات مما أخر إصدار العملة الموحدة. وفي عام ٢٠٠٧، تراجعت الكويت عن ربط عملتها بالدولار بسبب التقلبات الكبيرة التي رافقت الدولار، واتجهت نتيجة لذلك إلى ربط عملتها بعملات مختلفة. وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت عمان عجز اقتصادها عن تحقيق معايير الاتحاد النقدي وأجلت انضمامها إليه. ثم حذت الإمارات العربية المتحدة حذوها عام ٢٠٠٩ وانسحبت من الاتحاد النقدي بسبب الخلاف على استضافة مقر البنك المركزي الخليجي الذي كان مقره الرئيسي في العاصمة السعودية الرياض. وبينما كان من المفترض أن تدخل اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ وإصدار هذه العملة بحلول عام ٢٠١٠، إلا أن مجلس الإدارة النقدية الخليجي عقد اجتماعه الأول في الرياض، وتم بموجبه تأجيل إصدار هذه العملة حتى عام ٢٠١٥. (عبد القادر ٢٠٢١ ، ٢٣)

ثانيا : استراتيجيات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لدى دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية مشتركة للتقدم الاقتصادي تتمثل في خطط التنمية الوطنية لحكوماتها وضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على المنتجات الهيدروكربونية. خاصة بعد التراجعات المتكررة التي شهدتها أسعار النفط وتقلباتها المستمرة، تم وضع خطط لتنويع النشاط الاقتصادي وضرورة زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتشجيع بيئة الأعمال وتحقيق النمو. والعمل على تحقيق التكامل بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد العالمي، والاعتماد على الأساليب العلمية والمعرفة الحديثة، وزيادة وتشجيع العمل الحر وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنحها التمويل اللازم، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والابتكار تحسين قطاع التعليم والصحة، وتوفير فرص العمل لمواطنيها، وخفض نسبة البطالة، وزيادة كفاءة القطاع العام (Partrick 2011 ، 43)

ومن اهم استراتيجيات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي هو التنوع في النشاط الاقتصادي اذ تم اعتماد هذه الاستراتيجية نتيجة للانخفاض المتكرر في أسعار النفط. لذلك كان لا بد من إيجاد استراتيجية جديدة والتوجه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية لتعويض تراجع أسعار النفط والاهتمام بقطاع الخدمات الذي حقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.تختلف دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بقطاع الخدمات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، تطور هذا القطاع بشكل ملحوظ وسريع في قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. وحقق قطاع الخدمات الحكومية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً ملحوظاً، كما حقق قطاع الخدمات العقارية نموا كبيرا وسريعا في البحرين والإمارات. وبمعدل أقل في عمان وقطر. (العالي ٢٠١٣ ، ٦١)

١. انشاء الوظائف

قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير برامج متعددة تهدف إلى زيادة معدل توظيف مواطني هذه الدول وتقديم خدمات الدعم والحوافز والتدريب لصقل مهارات المواطنين بما يتناسب مع احتياجات العمل. ومن أهم الحوافز التي منحتها دول مجلس التعاون لمواطنيها، ارتفاع الأجور وعدم فرض تكاليف عالية على الأنشطة التجارية، الأمر الذي قد يحد من القدرة التنافسية ويسبب تراجع معدل النمو. إن قلة فرص العمل لمواطني هذه الدول هو نتيجة لنوع هذه الوظائف. ومنذ عام ٢٠٠٠-٢٠١٠، تم خلق ٧ملايين فرصة عمل جديدة، تم استغلال أقل من ٢ مليون فرصة عمل منها لمواطني هذه الدول. وبينما شهدت هذه الدول زيادة في العمالة الوافدة وشغل العديد من الوظائف المهمة من قبلهم، اتجهت إلى المتخصصين ذوي المستوى التعليمي العالي الذين يتمتعون بالمهارات العالية المطلوبة لشغل هذه الوظائف وسد النقص في العمالة المحلية، مع التوظيف في الوظائف التي لا تتطلب مهارات أو خبرات عالية، مثل الأعمال البناء منخفضة الأجور. تختلف بيانات البطالة ومعدلات التوظيف من دولة خليجية إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، لم يكن معدل التوظيف المرتفع كافيا للقضاء على البطالة بين مواطنيها، وكان أقل من ١٠% خلال السنوات الماضية. (العبيدلي ٢٠٢١ ، ٣)

٢. بيئة الأعمال

ان معظم خطط التنمية في دول المجلس بحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من لدعم النمو مع ان مؤشرات التنافس العالمي والدولي تمنح صورة مختلفة لبيئة الأعمال في هذه الدول فمثلا المملكة العربية السعودية وقطر تسجل أداء مرتفع لمؤشرات ممارسة أنشطت اعمالها، وتحتل مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة أو أعلى منه. ومع ذلك، فإن أداء دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أقل من متوسط الأداء في الدول المتقدمة. ويحدد هذا الترتيب عددا من نقاط الضعف، وتتضمن هذه البيئة مشاكل مثل إنفاذ العقود (في جميع دول مجلس التعاون الخليجي)، وتشمل مجال الصحة والتعليم، خاصة في الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، وضعف كفاءة سوق العمل في الكويت والمملكة العربية السعودية. وبدأت في الحصول على الائتمان في عمان وقطر، وبدء الأنشطة الاعمال في الكويت وقطر، وحماية المستثمرين وإغلاق الأنشطة الاعمال في الإمارات العربية المتحدة، والتجارة عبر الحدود في الكويت. (محمد ٢٠١٣ ، ٢١)

المطلب الثاني: معوقات النشاط الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تشهده مختلف قطاعات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المعوقات ، منها ما يلي:

اولا: الاعتماد المبالغ فيه على النفط

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قائمة بذاتها تتوسع وتنكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. وترتبط شخصية هذه الدول بالنفط الذي يمثل ٨٠% من إجمالي صادراتها و٩٠% من عملاتها الأجنبية من ناتجها القومي الإجمالي. ويشكل استخراج النفط المحرك الرئيسي الاول لاستراتيجيتها وحافزها الأساسي لزيادة المنافسة والصراع في المنطقة، إذ تمتلك نحو ٦٠% من احتياطي النفط العالمي. وتصنف اقتصاداتها ضمن الدول الاقتصادية ذات فائض رأس المال ولا تنتمي إلى الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية. ولهذه الدول الحق والحرية في تحديد أسعار النفط، وقد أصبحت قوة مؤثرة كبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، وكان لها دور كبير في المنظمة. (العنزي ٢٠٢٢ ، ٤٢)

وعلى الرغم من فوائد عائدات النفط، إلا أن هناك آثارا سلبية، مثل الدخول إلى السوق العالمية، واللجوء إلى استيراد السلع والخدمات الرأسمالية، والاستهلاكية والدفاعية، وقد بلغت الواردات مستويات عالية جداً، وكل مايشكله من تسرب موارد الدول المالية إلى الخارج وزيادة تبعيتها في ظل اعتماد شبه كامل على النفط في جدول صادراتها، إذ لم تنخفض نسبة صادرات النفط عن ٩٠% طوال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ من مجمل الصادرات، وهذا أدى إلى خلل في صادرات هذه الدول. (صندوق النقد الدولي ٢٠١٣ ، ٥)

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار بشكل كبير جدا في الاقتصادات الأجنبية (غير العربية بشكل أساسي)، وتوظيف الأموال في الأسواق المالية الاجنبية، وتعرض عدد من دول مجلس التعاون الخليجي لعجز كبير في ميزانياتها، خاصة في الثمانينيات. حيث تعرضت اقتصاداتها لمشكلة داخلية في نسبة الفوائض والحصول على الطاقة الاستيعابية المنخفضة، وخاصة بعد التصادم والتناقضات الداخلية التي حصلت في اللأوبك باستثناء الكويت الإمارات العربية المتحدة، وفي عام ٢٠١٣، عانت أسعار النفط في هذه الدول من انخفاضات كبيرة، واستمرت في الانخفاض من متوسط سعر النفط البالغ ١١٠ دولار للبرميل عام ٢٠١٣ إلى ٤٤ دولار للبرميل عام ٢٠١٦. وشكل ذلك مشكلة كبيرة لهذه الدول، باستثناء الكويت، حيث بلغ العجز ٢٢% في عمان. و١٧ % في المملكة المتحدة و١٤ % في البحرين و٢٨% في قطر، و ٢١% في دولة الامارات العربية المتحدة. (البديوي ٢٠٢٣ ، ٢٨)

ثانيا – العمالة الوافدة

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من خلل في التوازن السكاني ونمط مختلف للنمو الاقتصادي، وهو ما يعد من أخطر العواقب الاقتصادية. ولديها قوة عمل محلية صغيرة، مع نفور مواطنيها من العديد من الوظائف، وخاصة في قطاع البناء والخدمات، حيث يتجاوز الطلب على العمالة العرض، مما يخلق فجوة كبيرة بين الطلب والعرض. وتتم معالجة هذه الفجوة من خلال استيراد القوى العاملة وتدفق العمالة من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتل الإمارات العربية المتحدة وقطر المركز الأول في قائمة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الخلل السكاني بنسبة ٨٨.٤%. وفي المركز الثاني الكويت بنسبة ٦٧.٩٥%، وفي المركز الثالث البحرين بنسبة ٥٥.١٦%، وفي المركز الرابع السعودية وسلطنة عمان بنسبة مماثلة حوالي ٣٠%. (الكواري ٢٠٠٨ ، ٤)

ثالثا : ضعف التحاق النساء بالقوى العاملة

يؤثر عدد النساء العاملات بشكل كبير على اقتصاديات الدول، وفي دول مجلس التعاون الخليجي يتأثر عدد القوى العاملة النسائية بالظروف الاجتماعية لهذه الدول. ويمكننا أن نلاحظ أن عددا أكبر من النساء ينضم حاليا إلى القوى العاملة، حيث كانت نسبة مشاركة المرأة في العمل منخفضة جدا ووفقا للمعايير الدولية. (العنزي ٢٠٢٢ ، ٣٣)

نفذت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي سياسات واستراتيجيات نشطة أدت إلى انضمام العديد من النساء إلى القوى العاملة. كذلك نسبة الطالبات الجامعيات في هذه الدول حاليا تفوق نسبة الذكور، لذا من المتوقع أن يزداد عدد النساء العاملات في المستقبل، وهناك عامل ثالث لزيادة قوة العمل النسائية في دول مجلس التعاون الخليجي وهو اختلاف التركيبة الاجتماعية والثقافية للأسرة التي تحولت إلى أسرة صغيرة تقيم في المدن مما يتطلب منها مضاعفة دخلها لتوفير الحياة الكريمة. ورغم صعوبة

الحصول على بيانات واضحة عن مدى مشاركة المرأة في العمل بدول مجلس التعاون، إلا أن المملكة العربية السعودية تأتي في أسفل القائمة. (القباني٢٠٢١ ، ٣٩)

رابعا: ضعف مشاركة و انتاجية القطاع الخاص

ويعتبر القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفا مقارنة بالقطاع الحكومي الذي له دور كبير في النشاط الاقتصادي ويضم عددا كبيرا من مواطني هذه الدول ويوفر لهم دخلا جيدا. ويجب على دول مجلس التعاون دعم القطاع الخاص حتى يتمكن من منافسة القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري، حيث يقتصر هذا القطاع على المشاريع المتوسطة والصغيرة التي يديرها غير المواطنين. وتقوم بأنشطة متدنية المستوى ونوعية لا تتوافق مع شروط المنافسة العالمية ولا تمتلك مواصفات الابتكار بسبب ضعف قدراتها التمويلية. ولذلك يجب على دول مجلس التعاون العمل على زيادة جاذبية وظائف القطاع الخاص، وتشجيع مواطنيها على العمل فيه، وضمان قدرة واستعداد مواطنيها لقبول الوظائف في هذا القطاع. (٤، ٢٠١٧ Bank World)

وتعتمد هذه الدول بشكل كبير وكلي على استيراد السلع المتنوعة بكميات وأحجام كبيرة، ثم يتم توزيعها بعد ذلك على أسواق التجزئة المحلية. لذلك، من المهم أن تقوم الدولة بإصلاحات جوهرية، وزيادة إنتاجيتها، وتحويل نشاطها الاقتصادي إلى أنشطة مهمة، والاعتماد على التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج، وزيادة معدل وتنوع صادراتها، والعمل على تصدير السلع الحديثة. تمثل الإنتاجية المتقدمة قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي تعمل على تحسين مستوى معيشة مواطني دولها في الامد طويل وجذب الاستثمارات ألاجنبية المباشرة التي ترتكز على التقنيات الحديثة. (مجموعة مؤلفين ٢٠١٩ ، ١٩)

ويلاحظ أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تفضل توظيف العمال الأجانب، الذين غالبا ما تكون أجورهم منخفضة، خاصة في القطاع الخاص، ولا تعتمد التقنيات ووسائل الإنتاج الحديثة. وهذا هو السبب وراء مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي بمعدل ضعيف للغاية. فهو لا يساهم في الإنتاجية الرأسمالية أو في توفير عوامل الإنتاج الحديثة. ولذلك فإن الحاجة ملحة لتحقيق تحول كبير وملموس في وظائف القطاع الخاص ليشمل رفع مستوياته ومهارات العاملين فية ومحتواه التقني.(القباني ٢٠٢١ ، ٤٣)

الخاتمة

يتكون مجلس التعاون الخليجي من دول عربية ذات خلفية متشابهة من حيث الدين والبنية الاجتماعية واللغة، وهو كيان لديه الفرصة لتشكيل كتلة اقتصادية رائدة وقوية في المنطقة لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي يتناسب مع دول العالم المتقدم. لكن إذا قورنت هذه الكتلة بالتكتلات الإقليمية والدولية الأخرى، فسنرى أنها متخلفة عنها اقتصاديا، وأن دولها تفتقر إلى قاعدة اقتصادية متنوعة وقوية على الرغم من وصولها إلى الأسواق العالمية وميزتها وفورات الحجم والمعاملات منخفضة التكاليف. إن التشابه الأساسي بين دول مجلس التعاون الخليجي هو أنها دول منتجة ومصدرة للنفط، ولا توجد منافسة بين هذه الدول في تعاونها مع بعضها البعض، كما أن معظم دولها مكتفية ذاتيا في إنتاج النفط واستيراد الطاقة التي تحتاجها فيما بينها وفقا لاتفاقيات الطاقة المبرمة بين دول مجلس التعاون الخليجي. يتم التبادل التجاري النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيماوية بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية لكل دولة. وخفضت هذه الدول ميزانياتها المخصصة من خلال خفض إنفاقها الفعلي في القطاع العام، وتأجيل عدد من المشاريع التنموية المخطط لها، وتنفيذ إصلاحات مالية، وإلغاء الدعم الحكومي للوقود والكهرباء والمياه مع فرض رسوم على مختلف المواد الاستهلاكية وفرض ضريبة القيمة المضافة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وينتظر تطبيق هذه الضريبة في بقية الدول وتكتسب هذه التدابير أهمية كبيرة لأنها توفر موارد جديدة للدول وتقلل من اعتمادها الكبير على النفط.

الاستنتاجات

١. تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها وتسعى إلى تحقيقه عبر مختلف الوسائل.
٢. تتبع دول مجلس التعاون الخليجي هياكل وسياسات اقتصادية متشابهة، مع تعاملات اقتصادية داخلية محدودة، ويشكل تصدير الطاقة المحرك الاقتصادي الرئيسي لهذه الدول.
٣. يواجه توحيد العملة العديد من الصعوبات، حيث ترفضه عمان والإمارات العربية المتحدة وتخشى فقدان سيطرتهما على السياسات النقدية، وتخشى خسارة رمزية لسيادتهما عندما تتخلى عن عملتهما الوطنية.
٤. ان كل دول المجلس لها أهداف اقتصادية طويلة المدى تعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص وتجنب الأزمات وخاصة التي تحدث بسبب انهيار أسعار النفط.

التوصيات

في ضوء ماتوصل إليها البحث الحالي يمكن للباحثتان أن توصي بالآتي:

١. يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تواجه التحديات والأزمات الاقتصادية، وأن تنفذ إصلاحات جوهرية، وأن تحقق الاستدامة المالية الطويلة الأجل بما يتناسب مع النمو السكاني المتزايد.

٢. وضع إستراتيجية جديدة للاستفادة والاستبدال للقوى العاملة الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي وبشكل تدريجي بدل قوى العمل الاجنبية بطريقة مستدامة اقتصادياً، وتحسين اقتصادياتها، والاهتمام بالقطاع الخاص، وجذب مواطنيها للعمل فيه، وزيادة إنتاجيته، وتوفير وظائف ذات مواصفات ومهارات عالية وتنمية هذه المهارات والقدرات، ومنح اجورا مرتفعة والاعتماد على القوى العاملة العربية بديل عن القوى العاملة الأجنبية. مما يؤدي الى خفض معدل البطالة في دول المجلس من خلال برامج وطنية للتدريب والتأهيل بما يخدم مسيرة التنمية الإقتصادية.

٣. الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر التكنولوجيا المتقدمة والخبرة التسويقية والأسواق العالمية ويدعم البنى التحتية للقطاع الاقتصادي وتطوير وسائل الدفع الالكتروني وايجاد رابط بين سوق النقد وسوق رأس المال.

المصادر باللغة العربية :

١. أحمد، قايد بدر والسيد، محمد.٢٠١٣. *معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع اشارة إلى القطر)*.ورشة عمل عمل لوزارة الاقتصاد و التخطيط: المملكة العربية السعودية.

٢. البديوي، جاسم محمد .٢٠٠٣ . *أهمية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون*، الامارات: مركز الاتحاد للاخبار– علوم الدار .

٣. السعيد، بوشول. ٢٠٠٩. واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وافاقه. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

٤. العبيدلي، محمد احمد يوسف. ٢٠٢١.*التوطين والوظائف في سوق عمل معلوم*. مركز دبي لبحوث السياسات العامة.

٥. العالي، حسن. ٢٠١٣. *نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي*. قطر : مركز الجزيره للدراسات.

٦. العالي، حسن.٢٠١٦. التنويع الاقتصادي وتوليد الوظائف في دول الخليج. صحيفية اليوم نشر.

٧. العنزي، ناصر.٢٠٠٨. مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية (١٩٩٠–٢٠٠٦) رسالة ماجستير غير منشوره .عمان– الأردن.

٨. العنزي، مشعل مطلق العدله. ٢٠٢٢." التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية ". *مجلة دراسات قانونية*.
٩. القباني، نادر. وبن ميمون .٢٠٢١." التنويع الاقتصادي في الخليج :ان الاوان لمضاعفة الجهود" .*مجلة بحوث اقتصادية عربي*.العدد ٣٣) .
١٠. الكواري، علي خليفة. ٢٠٠٨. الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن. جريدة العرب القطرية.
١١. شمس، خالد. ٢٠١٥. التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات. قطر : مركز الجزيرة للدراسات .
١٢. عبد القادر، سنية.٢٠٢١. بين الضرورة الملحة والخيار، *التحولات الاقتصادية لدول الخليج*.المركز العربي للبحوث والدراسات.
١٣. مجموعة مؤلفين. ٢٠١٩. *التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي*. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
١٤. إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة. ٢٠٠٩. جريده العرب الاقتصادية الدولية.
١٥. البنك الدولي، ٢٠٢١. تقرير المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.
١٦. المنتدى الاستراتيجي العربي، ٢٠١١ . الافاق الاقتصادية –الاجتماعية لدول الخليج العربية مؤشرات وتوقعات. دبي.
١٧. صندوق النقد الدولي،٢٠١١ . *دول مجلس التعاون الخليجي تعضيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين*. الطبعة العربية.إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
١٨. صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣. الافاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي.
١٩. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2003. إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. الرياض : الأمانة العامة .
٢٠. مجلس التعاون لدول الخليج العربية– الأمانة العامة، 2007. المسيرة والإنجاز. الرياض: الأمانة العامة .
٢١. مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١١. منطقة التجارة الحرة– الأمانة العامة. الرياض.
٢٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،٢٠١٧. السوق الخليجية المشتركة. الرياض: الأمانة العامة .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Partrick, Neil. 2011. The GCC: Gulf State Integration or Leadership Cooperation?".
2. Research paper, Kuwait Programmer on Development, Governance, andGlobalization in the Gulf States, London School of Economics, November.
3. Ahmed ,Kaid Bdr W Alseed, Muhamd.2013.Muaukat tahkik Altanuya Alaktsady fee dual mjls Altaun Alkalyggy [maa ishara ila Qatar][Obstacles to

achieving economic diversification in the Gulf Cooperation Council countries (referring to the State of Qatar). a workshop for the Ministry of Economy and Planning, Kingdom of Saudi Arabia].

4. AlBdeuy,Jasim Muhamd ,2023,Ahmiat Altkamul Alaktsady L dual mjls Altaun.[The importance of economic integration of the Gulf Cooperation Council countries], Al-Ittihad News Center, Al-Dar Al-Ulum, United Arab Emirates.
5. Alsaiid,Bushul,2009,Wakee Altkamul Alaktsady L dual mjls Altaun Alkalyggy w afakh, [The reality and prospects of economic integration of the Gulf Cooperation Council countries], Master's thesis, College of Law and Economic Sciences.
6. Al Abbeedy, Muhamd Ahmed yuseef,2021, Altautyn W Alwathaaf fee suk amal malum [Emiratisation and jobs in the well-known labor market, Dubai Center for Public Policy Research].
7. Al Aaly, Hasn,2013, Namt Alnmu AlAlaktsady fee dual mjls Altaun Alkalyggy,[Pattern of economic growth in the Gulf Cooperation Council countries, Gulf economic researcher, Al Jazeera Center for Studies].
8. Al Aaly, Hasn, 2016,Altautyn AlAlaktsady W tauleed Alwathaef fee dual Alkalyg,[Economic enlightenment and job generation in the Gulf countries, published by Al-Youm newspaper].
9. AlAnzy, Naseer,2008, Mjls Altaun Alkalyggy WAltahadyat Alamnya Alarabya (1990-2006)[The Gulf Cooperation Council and Arab Security Challenges (1990-2006), unpublished master's thesis, Amman, Jordan].
10. AlAnzy,Mashal Mutlak Aladla,2022,A ltahadyat alty tuajeh Altkamul Alaktsady L dual mjls Altaun Alkalyggy Alarabya,[Challenges of economic integration of the Gulf Cooperation Council countries, Journal of Legal Studies, Kuwait].
11. Al Kabany,Nadeer, W Ben Mimun, Njlaa,2021, Altanuya Alaktsady fee Alkalyg: An Alawan lmuthafa Aljhud[Economic diversification in the Gulf: It is time to redouble efforts. Arab Economic Research Journal, Issue 33, Issue 1, Arab Society for Economic Research].
12. AlKauary, Ali Kalifa,2008,Al kall Alskany atda ala hkuk Almuatin [The population imbalance is an assault on the rights of citizens, Al-Arab Qatari newspaper].
13. Shams Kaled,2015, Altaun W Altkamul Alaktsady been dual mjls Altaun: Alanjazat W Alakabat,[Economic cooperation and integration among the Gulf Cooperation Council countries: achievements and obstacles, Al Jazeera Center for Studies, Qatar].Been Althrura Almulha W Alkyar, Aljahulat
14. Abd Al Kadeer,Sanya,2021, Alaktsadya L dual Alkalyg,[Between urgent necessity and choice, economic transformations of the Gulf countries, Arab Center for Research and Studies].
15. Magmuaat, Mualifyn,2019,Al Altanuya Alaktsady fee dual Alkalyg Alaraby,[Economic diversification in the Arab Gulf countries, Arab Center for Research and Policy Studies].

16. Aalan ALlduha beeshan kiam Alsuke Alkalygya Almushtaraka,2009,[Doha Declaration regarding the establishment of the Gulf Common Market,
17. Albank Aldualy,2021,Takrir Almustajdat Alaktsadya Ldual Mjls Altaun Alkalygy,[World Bank report on the economic developments of the Gulf Cooperation Council countries].
18. Almuntada Alastratgy Alaraby,2011,Alafak Alaktsadya-Alagtmaya L dual Alkalyg Alarabya Muashrat W taukuat , Dubai,[Socio-economic prospects for the Arab Gulf states, indicators and forecasts, Dubai].
19. Sanduk Alnaked Aldualy, 2011, Dual Mjls Altaun Alkalyg,Tathim Alntaag Alaktsadya fee Aktsad Almy yasudh adm Alakyn,[Gulf Cooperation Council Countries Maximizing Economic Outcomes in an Uncertainty Global Economy, Middle East and Asia Edition, Darat Middle East and Asia].
20. Sanduk Alnaked Aldualy, 2013, Alafaak Alaktsadya W Altahadyat ala sayde Alsyasat fee Dual Mjls Altaun Alkalygy,[Economic prospects and challenges at the policy level in the Gulf Cooperation Council countries].
21. Mjls Altaun Ldual Alkalyg Alarabya,2003,Ajraat W ktuaat tatbik Alathad Algmrgy Ldual Mjls Altaun Alkalyg,[Procedures and steps for implementing the Customs Union of the Gulf Cooperation Council countries, Riyadh: General Secretariat].
22. Mjls Altaun Ldual Alkalyg Alarabya,2007,Almasiira W Alanjaz,[Journey and achievement, Riyadh: General Secretariat].
23. Mjls Altaun Ldual Alkalyg Alarabya,2011,Mantka Altjara Alhura,[Riyadh: General Secretariat].
24. Mjls Altaun Ldual Alkalyg Alarabya,2017,Alsuk Alkalygya Almushtaraka,[Gulf common market , Riyadh :General Secretariat].
25. Ahmed, Qaid Badr and Al-Sayed Mohammed. 2013. Obstacles to achieving economic diversification in the Gulf Cooperation Council countries (with reference to Qatar). Workshop of the Ministry of Economy and Planning: Kingdom of Saudi Arabia.
26. Al-Badawi, Jassim Mohammed. 2003. The importance of economic integration for the Gulf Cooperation Council countries, UAE: Al-Ittihad Center for News - Dar Sciences.
27. Al-Saeed, Bushol. 2009. The reality of economic integration in the Gulf Cooperation Council countries and its prospects. Master's thesis. College of Law and Economics.
28. Al-Obaidli, Mohammed Ahmed Youssef. 2021. Localization and jobs in a known labor market. Dubai Center for Public Policy Research.
29. Al-Ali, Hassan. 2013. The pattern of economic growth in the Gulf Cooperation Council countries. Qatar: Al-Jazeera Center for Studies.
30. Al-Ali, Hassan. 2016. Economic diversification and job creation in the Gulf countries. Al-Youm Newspaper Publishing.
31. Al-Anzi, Nasser. 2008. The Gulf Cooperation Council and Arab Security Challenges (1990-2006) Unpublished Master's Thesis. Amman - Jordan.

32. Al-Anzi, Mishaal Mutlaq Al-Adla. 2022. "Challenges Facing the Economic Integration of the Arab Gulf Cooperation Council Countries". Journal of Legal Studies.
33. Al-Qabbani, Nader. and Ben Maimon. 2021. "Economic Diversification in the Gulf: It's Time to Redouble Efforts". Journal of Arab Economic Research. Issue 33).
34. Al-Kuwari, Ali Khalifa. 2008. Population Imbalance: An Attack on Citizens' Rights. Al-Arab Qatari Newspaper.
35. Shams, Khaled. 2015. Economic Cooperation and Integration between the GCC Countries: Achievements and Obstacles. Qatar: Al-Jazeera Center for Studies.
36. Abdul Qader, Saniya. 2021. Between Urgency and Choice, Economic Transformations of the Gulf States. Arab Center for Research and Policy Studies.
37. Group of Authors. 2019. Economic Diversification in the Arab Gulf States. Arab Center for Research and Policy Studies.
38. Doha Declaration on the Establishment of the Gulf Common Market. 2009. Arab International Economic Newspaper.
39. World Bank, 2021. GCC Economic Developments Report.
40. Arab Strategic Forum, 2011. Socio-Economic Prospects for the Arab Gulf States Indicators and Forecasts. Dubai.
41. International Monetary Fund, 2011. GCC States Maximizing Economic Outcomes in an Uncertain Global Economy. Arabic Edition. Middle East and Central Asia Department.
42. International Monetary Fund, 2013. Economic Prospects and Policy Challenges in the GCC States.
43. Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 2003. Procedures and steps for implementing the customs union of the Gulf Cooperation Council countries. Riyadh: General Secretariat.
44. Cooperation Council for the Arab States of the Gulf - General Secretariat, 2007. Journey and Achievement. Riyadh: General Secretariat.
45. Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 2011. Free Trade Zone - General Secretariat. Riyadh.
46. Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 2017. Gulf Common Market. Riyadh: General Secretariat.